الجانبان بحثا عدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك

وكيل «الداخلية» بحث مع السفير العُماني تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير التعاون الأمني

استقبل وكيل وزارة الداخلية اللواء عبد الوهاب الوهيب، سفير سلطنة عمان لدى الكويت د. صالح الخروصي والوزير المفوض شهاب بن سالم الرواس نائب رئيس البعثة بسفارة سلطنة عمان.

ونقل اللواء الوهيب تحيات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف للسفير العماني لدى الكويت، وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين، لاسيما في المجالات الأمنية، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.

وكيل وزارة الداخلية اللواء عبدالوهاب الوهيب مستقبلا سفير عمان د. صالح الخروصي والوزير المفوض شهاب بن سالم الرواس نائب رئيس البعثة بالسفارة

وأكد اللواء الوهيب حرص وزارة الداخلية على تعزيز العلاقات الثنائية، وتطوير آفاق التعاون المشترك مع سلطنة عمان، مشيدا بمتانة العلاقات الأخوية التي تجمع البلدين، وبدعم قيادتيهما الرشيدتين لكل ما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار.

من جانبه، أعرب السفير العماني عن شكره وتقديره لوكيل وزارة الداخلية على حفاوة الاستقبال، مؤكدا عمق العلاقات التي تجمع دولة الكويت وسلطنة عمان، وحرص بلاده على مواصلة تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات.

لمخالفتها الضوابط المنظمة لمزاولة مهنة الصيدلة في القطاع الأهلي

وزير الصحة يصدر قراراً بإلغاء تراخيص 4 صيدليات

القرار شمل صيدلية ذات فروع متعددة في مختلف مناطق البلاد

في إطار مسؤولية وزارة الصحة في الحفاظ على صحة المواطنين وضمان سلامة تداول الأدوية، أصدر وزير الصحة د.أحمد العوضي قرارا وزاريا يقضي بإلغاء تراخيص أربع صيدليات في القطاع الأهلي، وذلك بعد ثبوت مخالفتها للضوابط المنظمة لممارسة مهنة الصيدلة وتداول الأدوية والمنتجات الطبية.

ويأتي هذا القرار استنادا إلى القرار الوزاري رقم 237 لسنة 2025 بشأن ضوابط وإجراءات تراخيص الصيدليات في القطاع الأهلي

د.أحمد العوضي

وتداول الأدوية والمنتجات الطبية فيها، بما يعكس التزام الوزارة بتطبيق الأطر التنظيمية المعتمدة، وترسيخ الانضباط المهني بوصفه أساسا لحماية الصحة العامة.

وأكد القرار أن الرقابة على الصيدليات الأهلية نهج مستمر، يهدف إلى ضمان الالتزام الكامل بالاشتراطات المهنية والتنظيمية، والحفاظ على جودة الخدمات الصيدلانية المقدمة للمواطنين، بما يعزز الثقة في المنظومة الصحية.

وأوضحت الوزارة أن من بين الصيدليات التي شملها القرار صيدلية لها عدة فروع منتشرة في مختلف مناطق البلاد، في دلالة واضحة على أن الضوابط المنظمة تطبق على الجميع دون استثناء، وأن الالتزام بها يشكل مسؤولية مشتركة لا ترتبط بحجم المنشأة أو انتشارها.

وأكدت وزارة الصحة أن حملات التفتيش الرقابية متواصلة على الصيدليات الأهلية في جميع المناطق، ضمن إطار مؤسسي يوازن بين المتابعة المستمرة وتصحيح الأوضاع، بما يحقق الهدف الأسمى المتمثل في حماية صحة المواطنين وضمان سلامة تداول الأدوية.

نظمتها السفارة الأميركية لإتاحة الفرصة لاستكشاف آفاق التعاون وتقديم حلول تخدم الحكومات

ندوة «الأمن السيبراني والابتكار»: تمكين المؤسسات من بناء مستقبل رقمي أكثر أمناً واستدامة

أسامة دياب

أكد القائم بالأعمال في السفارة الأميركية لدى البلاد ستيفن باتلر، أن انعقاد «اللقاء الثاني للأمن السيبراني والابتكار.. الاحتفاء بالابتكار الأميركي» يجسد التزام الولايات المتحدة بدعم أمن الفضاء الرقمي وحماية البنى التحتية الحيوية، في ظل تسارع التحول الرقمي عالميا وما يرافقه من تحديات متنامية.

وأوضح باتلر، في كلمته خلال الندوة التي نظمتها سفارة الولايات المتحدة بعنوان «الأمن السيبراني والابتكار»، بمشاركة خبير الأمن السيبراني غييرمو كريستينسن، والخبير البريطاني من شركة «غوغل» ماثيو هيرلنج، أن الحدث يبرز الريادة الأميركية في مجالات الابتكار والتكنولوجيا، ويتيح للمشاركين فرصة استكشاف آفاق التعاون مع الشركات الأميركية التي تقدم حلولا متقدمة تخدم المؤسسات الحكومية والخاصة، إضافة إلى الجهات التعليمية والشركات الناشئة.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة تستعد هذا العام لإحياء الذكرى الـ 250 لتأسيسها، معتبرا أن هذه المناسبة تمثل محطة للاحتفاء بإرث عريق من الابتكار وريادة الأعمال والقيادة التكنولوجية، التي مازالت تؤدي دورا محوريا في صياغة مستقبل العالم الرقمي. وأضاف أن هذا اللقاء يشكل دعوة مفتوحة لتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات وبناء مبادرات مشتركة تسهم في دفع عجلة التقدم في مجالات الأمن السيبراني والسياسات الرقمية، لافتا إلى أهمية العروض التخصصية التي قدمها المتحدثون، والتي سلطت الضوء على دور التقنيات المتقدمة في حماية الأنظمة الرقمية والبنى التحتية الحيوية. وأعرب باتلر عن تقديره لشركة «غوغل كلاود» وممثليها على دورهم في تنظيم هذا الحدث، مشيدا بأثر برامج التبادل الدولية في ترسيخ شراكات مستدامة وتعزيز التعاون المثمر بين البلدين. وشدد على أن الأمن السيبراني «مسؤولية جماعية»، مؤكداً أن التعاون الدولي بات ضرورة حتمية لمواجهة التهديدات المتطورة، وأن جمع الخبرات من مختلف القطاعات والخلفيات يسهم في بناء قدرات فعالة وفرص حقيقية للتكامل والتعاون.

وختم باتلر بالتأكيد على فخر الولايات المتحدة بدعم تطوير قدرات الأمن السيبراني، مشيرا إلى أن مثل هذه المبادرات تهدف إلى تمكين الكفاءات والمؤسسات من بناء مستقبل رقمي أكثر أمنا واستدامة، داعيا المشاركين إلى التفاعل الإيجابي واستكشاف فرص جديدة للتعاون والابتكار.

خبير الأمن السيبراني غييرمو كريستينسن

القائم بالأعمال في السفارة الأميركية ستيفن باتلر

الخبير البريطاني في شركة «غوغل» ماثيو هيرلنج

- باتلر: التعاون الدولي ضرورة لحماية البنى التحتية الرقمية
- كريستينسن: الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي أدوات قوة وطنية
- هيرلنج: ربطه بالقرار الاقتصادي يعزز حماية الأصول الحيوية

من جانبه، قال خبير الأمن السيبراني غييرمو كريستينسن إن وتيرة التغير في مجالي الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي تشهد تسارعا غير مسبوق، محذرا من أن المرحلة المقبلة ستتجاوز بكثير واقع اليوم، ما يستدعي استعدادا مبكرا وممنهجا.

وأوضح أن الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي أصبحا من أدوات القوة الوطنية ومحركات التنافس الاقتصادي، مؤكدا أن الحكومات باتت تدرك أهميتهما في حماية المصالح الوطنية، وأن أي اقتصاد حديث يفتقر إلى بنية قوية في هذين المجالين سيكون عرضة للتراجع. وأشار إلى أن الذكاء الاصطناعي بات تقنية عامة الاستخدام ذات تأثير واسع، شبيهة بالطاقة من حيث دورها المحوري، لافتا إلى أن التحول العالمي نحو مراكز البيانات يعكس تغير طبيعة الأصول الإستراتيجية ومصادر الثروة. وأضاف أن التجارب الدولية أثبتت صعوبة التعامل مع الأمن السيبراني من منظور تقني بحت، مشددا على أن العنصر البشري يمثل أحد أبرز التحديات، وأن المرونة التشريعية أصبحت ضرورة لمواكبة تطور التهديدات.

بدوره، أكد الخبير البريطاني من شركة «غوغل» ماثيو هيرلنج أهمية الاستثمار المستدام في الأمن السيبراني، في ظل دخول التكنولوجيا في صميم عمل مختلف القطاعات الحكومية والخاصة.

وأوضح هيرلنج أن ربط الأمن السيبراني بالقرار الاقتصادي وقياس العائد على الاستثمار يسهم في تحويله إلى ملف واضح وقابل للنقاش على مستوى مجالس الإدارات وصنّاع القرار، مبينا أن هذا النهج يساعد على تحديد أولويات الحماية وإعادة توجيه الاستثمارات نحو الإجراءات الأكثر فاعلية مع تغير طبيعة المخاطر.

عقب الانتهاء من طباعتها بهدف توفير مرجع موثوق للرجوع إليه

«التربية»: رفع المناهج الدراسية للفصل الثاني على الموقع الإلكتروني للوزارة

عبدالعزيز الفضلي

قامت وزارة التربية برفع عدد من المناهج الدراسية الخاصة بالفصل الدراسي الثاني على موقعها الإلكتروني الرسمي وذلك عقب الانتهاء من طباعتها.

وكشفت مصادر تربوية لـ «الأنباء» أن هذه الخطوة تأتي حرصا منها على إتاحة المناهج الدراسية لجميع الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين في الوقت المناسب بما يسهم في الاستعداد المبكر للفصل الدراسي الثاني ويعزز من استمرارية التعلم داخل المدرسة وخارجها، مشيرة إلى أنها تهدف أيضا إلى توفير مرجع إلكتروني موثوق

محمد العتيبي

يمكن الرجوع إليه في أي وقت خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على التقنيات الرقمية في التعليم.

وأضافت المصادر أن مدير عام التوجيه والمناهج بوزارة التربية محمد العتيبي، وبمشاركة العاملين معه من موجهي المواد الدراسية، يتابعون المطابع بشكل ميداني ومستمر للاطلاع على مراحل الطباعة المختلفة والتأكد من مطابقة المناهج للمواصفات المعتمدة وخلوها من الأخطاء الفنية أو المطبعية، منوهة إلى أن هذه المتابعة الدقيقة تأتي في إطار الحرص على جودة المحتوى التعليمي المقدم للطلبة وضمان أن تكون المناهج مطبوعة وفق أعلى المعايير التربوية والفنية بما يواكب متطلبات العملية التعليمية الحديثة ويلبي احتياجات الميدان التربوي.

وأوضحت المصادر أن عملية رفع المناهج تمت بعد مراجعتها واعتمادها من قبل المختصين لضمان توافقها مع الخطط الدراسية المعتمدة وتحقيقها للأهداف التعليمية المرسومة، لافتة إلى أن المناهج المرفوعة شملت عددا من المراحل الدراسية، على أن يتم استكمال رفع بقية المناهج تباعا وفق الخطة الموضوعة.

ودعت الطلبة وأولياء الأمور إلى زيارة موقع الوزارة الإلكتروني والاطلاع على المناهج المتاحة، مؤكدة استمرارها في تطوير خدماتها الإلكترونية بما يخدم المجتمع التعليمي ويرتقي بمستوى التعليم انسجاما مع رؤيتها المستقبلية نحو تعليم عصري يواكب متطلبات العصر.

«التربية» تواصل استعداداتها لافتتاحها في الفصل الدراسي الثاني

مدارس «المطلاع» الثلاث بحاجة إلى 186 معلمة

عبدالعزيز الفضلي

تواصل وزارة التربية استعداداتها المكثفة لافتتاح ثلاث مدارس جديدة في مدينة المطلاع، تزامنا مع انطلاق الفصل الدراسي الثاني الذي يبدأ يوم الأحد المقبل، في خطوة تهدف إلى استيعاب الزيادة السكانية المتنامية في المنطقة وتخفيف الضغط عن المدارس القائمة.

وتشمل المدارس الجديدة روضة الدرة، ومدرسة صالح راشد ناصر بورسلي الابتدائية للبنين، ومدرسة لميس بنت عمرو الابتدائية للبنات، حيث أنهت الوزارة معظم التجهيزات الإدارية والفنية تمهيدا لبدء الدراسة فيها بشكل منتظم.

وكانت وزارة التربية فتحت باب النقل للهيئات التعليمية الراغبة بالعمل في المدارس الجديدة، حيث كشفت مصادر تربوية لـ«الأنباء» عن أنه ما يقارب 280 معلمة تقدمن بطلبات نقل إلى المدارس الثلاث في مؤشر واضح على الإقبال الكبير للعمل في مدارس مدينة المطلاع، مشيرة إلى أن الاحتياج الفعلي،

وفقا للميزانية المعتمدة الآن يبلغ 186 معلمة وهو قابل للزيادة، موزعات على النحو التالي: 28 معلمة لروضة الدرة و74 معلمة لمدرسة صالح راشد ناصر بورسلي الابتدائية و74 معلمة لمدرسة لميس بنت عمرو الابتدائية.

وأضافت أن الوزارة تعمل حاليا على دراسة طلبات النقل بدقة بما يضمن تحقيق العدالة وسد الاحتياجات الفعلية لكل مدرسة وفقا للتخصصات المطلوبة، لافتة إلى ان قرارات النقل سيتم إصدارها نهاية الاسبوع الجاري خاصة ان إدارة القياس والتقويم للمعلم تبذل جهودا كبيرة لاستقرار العملية التعليمية في تلك المدارس.

وبينت أن عدد الطلبة المسجلين في المدرستين الابتدائيتين لا يقل عن 700 طالب وطالبة في حين بلغ عدد الأطفال المسجلين في روضة الدرة ما لا يقل عن 300 طفل، وهو ما يعكس الحاجة الملحة لافتتاح هذه المدارس في هذا التوقيت خصوصا مع التوسع العمراني المتسارع في مدينة المطلاع.

وأكدت المصادر أن وزارة التربية تسعى إلى ضمان توفير بيئة تعليمية متكاملة من خلال استكمال الكوادر التعليمية والإدارية وتجهيز الفصول الدراسية وتوفير المستلزمات التعليمية والتقنية اللازمة، موضحة ان افتتاح المدارس الثلاث يأتي ضمن خطة وزارة التربية لتخفيف الكثافة الطلابية في المناطق التعليمية الجديدة، وتحسين جودة العملية التعليمية، وتوفير مدارس قريبة من أماكن سكن الطلبة بما يخفف عن أولياء الأمور عناء التنقل ويعزز الاستقرار الدراسي.

نفّذتها «التجارة» في منطقتي شرق وبنيد القار لحماية المستهلك وتنظيم النشاط التجاري

السفير الإيراني: ضرورة بناء تقارب إقليمي قائم على احترام السيادة ورفض التدخل الخارجي

أسامة دياب

أكد سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية د.محمد توتونجي أن ما شهدته إيران خلال الأيام الأخيرة لا يمكن اعتباره اضطرابات داخلية معزولة أو احتجاجات عفوية، بل يأتي في سياق مواجهة أوسع مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، تمتد جذورها إلى ما عرف بـ «حرب الاثني عشر يوما»، التي شكلت محطة مفصلية في مسار التصعيد ضد إيران. وأوضح توتونجي أن التدخلات العلنية والخفية لكل من واشنطن وتل أبيب، عبر الدعم السياسي والإعلامي والنفسي لما وصفهم بـ«المخربين»، تمثل حلقة متقدمة في سلسلة الضغوط الهادفة إلى إضعاف الجمهورية الإسلامية وإعادة رسم موازين القوى الإقليمية بما يخدم المصالح الإسرائيلية والأميركية.

د.محمد توتونجي

وبين السفير الإيراني أن فشل الاستراتيجيات العسكرية المباشرة دفع الطرفين إلى الانتقال نحو أدوات «الحرب الناعمة والهجينة»، مستشهدا بالتصريحات الرسمية والتغريدات والرسائل التحريضية التي تسعى إلى تصوير ما يجري في إيران على أنه «انتفاضة شعبية»، مع تجاهل الدور الخارجي في تأجيج الاضطرابات وزعزعة الاستقرار. وأشار إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي تحولت إلى الساحة الرئيسية لحرب السرديات، حيث تستخدم كأداة للتأثير في الرأي العام وتوجيهه، ضمن استراتيجية الضغط الأقصى واستنزاف القدرات الداخلية لإيران، مؤكدا أن هذا الخطاب لا ينطلق من حرص حقيقي على الشعب الإيراني، بل من حسابات سياسية وأمنية ضيقة.

وشدد توتونجي على أن الهدف النهائي لهذه السياسات هو إنتاج إيران «خاضعة للكيان الصهيوني» وتتحرك ضمن مدار مصالحه، مذكرا بالتجربة التاريخية لمرحلة حكم الشاه، حين كانت طهران أحد أبرز حلفاء إسرائيل في المنطقة، عبر علاقات أمنية واستخباراتية واقتصادية واسعة، شملت التعاون بين «السافاك» و«الموساد» وتزويد إسرائيل بالنفط، ودور إيران في الاستراتيجية الإسرائيلية الهادفة لمحاصرة العالم العربي.

وأضاف أن العودة إلى نموذج شبيه بمرحلة بهلوي تعني إحياء نظام غير متكافئ يضع مصالح إسرائيل في المركز ويهمش الأمن الجماعي للمنطقة، وهو ما لا يخدم لا إيران ولا دول مجلس التعاون الخليجي، بل يعمق الفجوات الإقليمية ويزيد الضغوط على القضية الفلسطينية.

وختم السفير الإيراني بالتأكيد أن سياسة «فرق تسد» ما زالت الأداة المفضلة لدى الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، مشيرا إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب بناء تقارب إقليمي حقيقي قائم على المصالح المشتركة واحترام السيادة ورفض التدخل الخارجي، لأن الاستقرار المستدام لا يتحقق إلا عبر الحوار والتعاون بين دول المنطقة، بعيدا عن مشاريع زعزعة الاستقرار وإعادة رسم الخرائط السياسية بالقوة.

ملاحظات «الرقابة» أبرزها عدم وجود لوائح أسعار الخدمات وفواتير باللغة الإنجليزية

جولات رقابية لتحسين جودة الضيافة الفندقية

عاطف رمضان

في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى رفع مستوى الخدمات السياحية وترسيخ معايير الضيافة المعتمدة، نفذت الجهات الرقابية المختصة جولات ميدانية على عدد من المنشآت الفندقية، ضمن منظومة عمل مشتركة تركز على التنظيم وتحسين الأداء قبل اللجوء إلى الإجراءات العقابية.

ووفقا لمصادر أفادت «الأنباء» بأنه خلال جولات تفتيشية نفذت أخيرا في منطقتي شرق وبنيد القار، رصدت وزارة التجارة والصناعة ست ملاحظات تنظيمية على خمس منشآت فندقية، وذلك في سياق اختصاصاتها المتعلقة بحماية المستهلك وتنظيم النشاط التجاري.

وأضافت المصادر أن هذه الجولات تأتي ضمن أعمال فريق عمل منبثق عن اللجنة الدائمة لتصنيف المنشآت السياحية الفندقية، والمشكل بموجب قرار إداري لسنة 2025، ويضم ممثلين عن وزارات الإعلام، والتجارة، والداخلية، والإطفاء، إضافة إلى بلدية الكويت والهيئة العامة للقوى العاملة. ويعكس هذا التشكيل المتكامل نهجا تنسيقيا يهدف إلى توحيد الجهود الرقابية، وضمان التزام المنشآت الفندقية بالاشتراطات المعتمدة، سواء على مستوى الخدمة، أو السلامة، أو التنظيم الإداري، بما ينعكس إيجابا على تجربة النزلاء وسمعة القطاع السياحي. وذكرت المصادر أن الملاحظات التي تم تسجيلها تركزت في الجوانب الإجرائية،

أبرزها عدم إبراز لوائح أسعار الخدمات المقدمة بشكل واضح، إضافة إلى إصدار فواتير باللغة الإنجليزية، بالمخالفة للاشتراطات المنظمة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وحماية حقوق المستهلك.

وأكدت المصادر أن هذه الملاحظات لا تمس معايير السلامة أو الجوانب الإنشائية، ما يعكس التزاما عاما من المنشآت بالمتطلبات الأساسية، مع الحاجة إلى استكمال بعض الإجراءات التنظيمية.

ولا تقتصر مهام فريق العمل على تنفيذ الجولات التفتيشية فحسب، بل تمتد إلى تسجيل الملاحظات الفنية المتعلقة بمعايير الضيافة العالمية، ووضع خطط منظمة للزيارات الميدانية، واقتراح قرارات مشتركة في حال رصد ممارسات متكررة تستدعي المعالجة.

كما يعمل الفريق على رفع مستوى جودة الخدمات الفندقية، ومكافحة أي ممارسات غير نظامية، والحد من الاستغلال أو السلوكيات غير الحضارية، من خلال تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بكل جهة مختصة، والاستعانة بجهات داعمة عند الحاجة.

وعقب انتهاء الجولات، ترفع تقارير تفصيلية إلى اللجنة الدائمة لتصنيف المنشآت السياحية الفندقية، لتكون مرجعا لاتخاذ قرارات تنظيمية مدروسة، توازن بين دعم المنشآت الملتزمة، ومعالجة أوجه القصور، بما يسهم في تطوير القطاع الفندقي بشكل مستدام.

وأشارت المصادر إلى أن هذا النهج يؤكد أن الرقابة لم تعد غاية بحد ذاتها، بل أداة لتحسين الأداء، وتعزيز ثقة النزلاء، وترسيخ صورة الكويت كوجهة سياحية تحترم المعايير، وتعمل على تطوير خدماتها ضمن إطار تنظيمي واضح ومتوازن.